المبادرات الاصلاحية لجامعة الدول العربية وموقفها من الازمة السورية

The Arab League's reform initiatives and its Attitude on the Syrian crisis

أ.م.د. هشام عز الدين مجيد علي

كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد

Hesham14@copolicy.uobaghdad.edu.iq

م.م. ميديا أنور عبد الحسين علي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي– قسم الدراسات العليا

mediaaha802@gmail.com

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٤/٤ **تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٧/٢٠**

الملخص:

يُسلط هذا البحث الضوء على المبادرات الإصلاحية التي تبنّتها جامعة الدول العربية في إطار سعيها لتعزيز دورها السياسي وتفعيل آليات العمل العربي المشترك، مع التركيز على موقفها من الأزمة السورية باعتبارها إحدى أكثر الأزمات تعقيدًا في تاريخ المنطقة. إذ هناك حاجة إلى تقييم فعالية الجامعة العربية كمنظمة إقليمية في الاستجابة للنزاعات الداخلية التي تمس الأمن والاستقرار في العالم العربي. ويستعرض أبرز المبادرات الإصلاحية التي أُطلقت منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك تطوير ميثاق الجامعة، وتعزيز آلية اتخاذ القرار، وتوسيع نطاق تدخلها في القضايا الداخلية للدول الأعضاء ضمن إطار احترام السيادة. كما يتناول البحث التحولات التي شهدها موقف الجامعة من الأزمة السورية منذ بدايتها في عام ٢٠١١، بدءًا من الدعوات إلى الحوار الوطني، مرورًا بمبادرة السلام العربية وخطة العمل العربية، وصولًا إلى قرار تعليق عضوية سوريا وتأييد المعارضة. فضلاً عن أسباب التذبذب في الموقف العربي، وتأثير التوازنات الإقليمية والدولية، والانقسام بين الدول الأعضاء، ومدى انسجام المبادرات مع المبادئ المعلنة للجامعة. كما يناقش التحديات التي واجهت جهود الوساطة والرقابة، ويُقيّم النتائج العملية لمبادرات الجامعة على مسار الوضع السوري.

الكلمات المفتاحية: جامعة الدول العربية، المبادرات الإصلاحية، الأزمة السورية، السياسة الإقليمية

Abstract:

This research highlights the reform initiatives adopted by the League of Arab States as part of its efforts to enhance its political role and activate mechanisms for joint Arab action, focusing on its position on the Syrian crisis, one of the most complex crises in the region's history. The importance of the research stems from the need to assess the effectiveness of the Arab League as a regional organization in responding to internal conflicts that threaten security and stability in the Arab world.

The research reviews the most prominent reform initiatives launched since the first decade of the twenty-first century, including the development of the League's Charter, the strengthening of the decision-making mechanism, and the expansion of its intervention in the internal affairs of member states within a framework of respect for sovereignty. The research also examines the transformations that the League's position

on the Syrian crisis has witnessed since its inception in 2011, starting with calls for national dialogue, through the Arab Peace Initiative and the Arab Action Plan, and ending with the decision to suspend Syria's membership and support the opposition.

The research analyzes the reasons for the fluctuations in the Arab position, the impact of regional and international balances, the divisions among member states, and the extent to which these initiatives align with the League's declared principles. It also discusses the challenges facing mediation and monitoring efforts and evaluates the practical outcomes of the League's initiatives in the Syrian conflict.

The study concludes that the limited effectiveness of the League of Arab States in the Syrian crisis is due to weak implementation mechanisms and the absence of collective will, highlighting the need for fundamental reform to ensure the independence of its decisions and its ability to act quickly and unified.

Keywords: League of Arab States, reform initiatives, Syrian crisis, regional politics.

المقدمة

تعتبر جامعة الدول العربية إحدى المنظمات الإقليمية الهامة التي تأسست عام ١٩٤٥ بهدف تعزيز التعاون بين الدول العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. وقد شهدت المنطقة العربية تحديات كبيرة في العقود الأخيرة، لعل أبرزها الأزمة السورية التي بدأت في عام ٢٠١١، والتي أدت إلى تعقيدات عميقة في العلاقات بين الدول العربية وأثرت على الدور الإقليمي للجامعة.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل المبادرات الإصلاحية التي اتخذتها جامعة الدول العربية في إطار الأزمة السورية، مع التركيز على مواقف الدول الأعضاء وتفاعلها مع هذه المبادرات في ظل تصاعد الأزمة. في هذا السياق، سنحاول استكشاف تأثير تلك المبادرات على مجريات الأزمة السورية ودور الجامعة في إدارة الصراع بين الأطراف المختلفة.

الهدف من الدراسة: يهدف هذا البحث إلى دراسة المبادرات الإصلاحية التي طرحتها جامعة الدول العربية لمعالجة الأزمة السورية وتقييم فعالية هذه المبادرات في التخفيف من حدة الصراع وتسهيل عملية التفاوض بين الأطراف المعنية. كما يسعى البحث إلى:

١. دراسة دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على وحدة الموقف العربي تجاه الأزمة السورية.

٢. تحليل تأثير المبادرات العربية على مواقف الدول الأعضاء وعلى تطورات الأزمة.

٣. تقويم قدرة جامعة الدول العربية على التأثير في الحلول السياسية للأزمة السورية.

الإشكالية: تنطلق الاشكالية من سؤال جوهري او اساسي وهو: "كيف يمكن تفسير المبادرات الإصلاحية التي طرحتها جامعة الدول العربية في إطار الأزمة السورية؟ والى اسئلة فرعية او ثانوية مفادها: ما مدى قدرة هذه المبادرات على تحقيق تقدم فعلي في مسار حل النزاع السوري؟ وما هي العوامل التي تحدد مواقف الدول العربية تجاه الأزمة السورية؟

الفرضية: يمكن التوصل إلى فرضية أن المبادرات الإصلاحية لجامعة الدول العربية قد كانت محدودة التأثير على الأزمة السورية بسبب التباين في مواقف الدول الأعضاء واختلاف مصالحها الاستراتيجية. رغم ذلك، فإن بعض المبادرات قد تكون قد أسهمت في خلق فضاءات للحوار السياسي بين أطراف النزاع السوري، خاصة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

المنهجية: لتنفيذ هذا البحث، سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بحيث يتم:

١. **جمع البيانات:** دراسة وثائق جامعة الدول العربية المتعلقة بالأزمة السورية، مثل القرارات الصادرة عن القمة العربية وبيانات الأمانة العامة.

٢. **تحليل المواقف:** تحليل مواقف الدول الأعضاء في الجامعة وتقييم تأثير هذه المواقف على المبادرات التي تم إطلاقها.

٣. **التحليل المقارن:** مقارنة المبادرات الإصلاحية التي طرحتها جامعة الدول العربية بمبادرات أخرى من منظمات إقليمية ودولية لحل الأزمة السورية.

٤. **دراسة الحالة:** تحليل تطور الأزمة السورية بالتوازي مع المبادرات العربية لمعرفة مدى تأثير تلك المبادرات على المدى الطويل.Top of Form

المبحث الأول: المبادرات الداخلية لإصلاح جامعة الدول العربية

إن موضوع إصلاح الجامعة العربية هو موضوع قيد البحث والتداول على مستوى النخب السياسية والمفكرين السياسيين والقانونيين، ومطلب ملح للجماهير والرأي العام العربي منذ عدة عقود، لكن بلغت ذروتها في مناسبتين اساسيتين هما: [١]

الأولى: في عام ١٩٨٠ عند نقل مقر الجامعة العربية إلى تونس جراء تعليق عضوية مصر بعد توقيعها اتفاقيات كامب ديفيد، واجتمع على إثرها فريق من الخبراء المختصين في مختلف التخصصات من اجل مراجعة الميثاق وإمكانية تعديله.

الثانية: في قمة تونس ٢٠٠٤ غير انه تم إرجائها إلى القمة اللاحقة بالجزائر، لأن قمة تونس عالجت أربعة مواضيع وهي: العراق، فلسطين، الإصلاح السياسي والاقتصادي وصراع الحضارات.

واهم متطلبات اصلاحات الجامعة العربية هي الآتي:

المطلب الاول: تعديل الميثاق

إن أي إصلاح للجامعة العربية يتطلب بالضرورة إعادة صياغة مواد الميثاق باعتباره اتفاقية منشئة للجامعة كمنظمة إقليمية دولية والإصلاح هنا يستدعي تغييرا جذريا في تركيب المنظمة وأجهزتها من خلال الاستحداث أو الدمج أو الإلغاء لبعض الأجهزة التي يقوم عليها كيان الجامعة. يعد التعديل إحدى الضرورات وذلك باعتبار أن الميثاق هو السبب الرئيسي الذي أدى إلى تدهور الجامعة وهو المسؤول على ما آلت إليه جامعة الدول العربية في الوقت الراهن، حيث أنه لم يعد يتماشى والوضع الراهن الذي يعيشه النظام الإقليمي العربي، خصوصا وأنه جاء منذ البداية

منقوصا وعاكسا لظروف مرحلة التأسيس ويعكس إرادة الدول المؤسسة له بدأت الأصوات التي تنادي بإصلاح الميثاق في وقت مبكر، فبعد أقل من ثلاث سنوات من النشأة طالبت سوريا بتعديل ميثاق الجامعة، وكان الطلب السوري يهدف إلى وضع ضوابط "قومية على سلوك الدول الأعضاء، بغية منعها من أن تجنح في اتجاهات تهدد التعاون في إطار الجامعة، وكان فحوى الاقتراح السوري في عام ١٩٤٨ ينصب على ضرورة امتناع أعضاء الجامعة عن التفاوض والتعاقد مع الدول الأجنبية، إلا بعد التفاهم على أسس هذا التعاقد وهذا ضمن الجامعة، لكن هذا الاقتراح قوبل بالرفض وفي عام ١٩٥١ تقدمت سوريا مرة أخرى بمشروع أكثر تطورا لتدجيل الميثاق فدعت في اللجنة السياسية إلى إنشاء اتحاد بين الدول العربية بشكل تدريجي، واقترحت في تشكيل المجالس والهيئات المشرفة على الاتحاد، أن يؤخذ في الاعتبار الوزن الديمغرافي للدول وليس المساواة القانونية بينها، بحيث يأتي القرار العربي تعبيرا عن هيكل الإمكانات في النظام منه عن الهيكل القانوني تقدم العراق بمبادرة مشابهة في تموز ١٩٥٤، وفي حزيران ١٩٥٥ تقدمت الأمانة العامة للجامعة بثلاثة اقتراحات إلى الدول الأعضاء بغية تعديل الميثاق، وهي إضافة هيئة جديدة للجامعة في شكل جمعية شعبية، والنص على أن تكون قرارات مجلس الجامعة التي تتخذ بالأغلبية ملزمة لجميع الأعضاء، ودعم معاهدة الدفاع المشترك وتعزيزها، وكررت الأمانة العامة مبادرتها بالتعديل مع بعض الإضافات الجديدة عام ١٩٥٦ دون جدوى [٢].

إن قضية تعديل الميثاق هي من القضايا التي نالت القدر الوافي، فقد وافقت قمة الرابط في عام ١٩٧٤ على التعديل، وشكلت لجنة لهذا الغرض، لكن الظروف شاءت أن تركز تلك القمة اهتمامها بالحرب الأهلية في لبنان، ثم جاء تحول مع عقد اتفاق "كامب ديفيد" الذي انشغلت به قمة بغداد ١٩٧٨، تواصل الحديث عن مشروع التعديل في قمة تونس ١٩٧٩ فطالبت بالإسراع به، وتكررت المطالبة بالأمر نفسه في قمة عام ١٩٨٠، وبقي الحال على ذلك إلى غاية قمة عام ١٩٨٩ التي قررت إعادة النظر في مشروع تعديل الميثاق، حتى يأتي مستشرفاً آفاقاً جديدة ومرسخا لشمولية دور الجامعة في العمل العربي المشترك ودفع مسيرته، وقد طالبت قمة بغداد ١٩٩٠ وزراء الخارجية العرب بإتمام الإجراءات المتعلقة بتعديل الميثاق ورفع توصياتهم إلى مؤتمر القمة التالي بالقاهرة، لكن الغزو العراقي للكويت حال دون ذلك، إلى غاية انعقاد قمة القاهرة عام ١٩٩٦ التي لم تشر إلى تعديل الميثاق بل إلى "احترام ميثاق جامعة الدول العربية"، وبعد قمة القاهرة ٢٠٠٠ بدأ حديث "التطوير" بصفة عامة، يأخذ مكان تعديل الميثاق خاصة في قمة عمان لدورة مارس ٢٠٠١، وقد سكتت قمتا بيروت عام ٢٠٠٢ وشرم الشيخ ٢٠٠٣ [٣].

المطلب الثاني: الاصلاح المالي

يعدّ الإصلاح المالي من أهم العناصر التي يجب أن تعطى لها الأولوية للمناقشة، إذ أن الجامعة العربية أصبحت تعاني عجزا كبيرا في ميزانيتها وهذا ما أدى بالجامعة العربية إلى التراجع عن إنجاز المشاريع وتمويلها. لم تكن المشكلة المالية للجامعة العربية وليدة السنوات الأخيرة بل لازمتها منذ فترة طويلة، حيث أن في سنة ١٩٧٤ كانت الأقطار الأعضاء مدينة للجامعة بمبلغ يصل إلى ما يقارب من ٧ مليون دولار يمثل متأخرات لم تسددها الدول الأعضاء، وأن هذا المبلغ لم يتناقص خلال وحتى نهاية ١٩٧٨ ما يقارب من ١٤ مليون دولار وتظهر ضخامة هذا المبلغ وأهمية مغزاه إذا عرفنا أن موازنة الجامعة السنوية كانت في ذلك الحين لا تجاوز ٧ مليون دولار، ويتضح أن الأقطار التي كانت تسدد بانتظام حصتها في الموازنة تجمع خليطا بين الأقطار العربية النفطية وغير النفطية، وفي مقدمة الأقطار التي كانت تسدد حصصها في موازنة الجامعة بانتظام نذكر العراق والكويت وقطر والإمارات وعمان ثم السعودية، وهناك أقطار كانت تسدد أحيانا وتمتنع عن السداد أو تتأخر أحيانا أخرى مثل الجزائر التي بلغت متأخرات أنصبتها حتى نهاية ١٩٧٨ ما يقارب من مليون دولار، وجمهورية اليمن العربية التي وصلت متأخرات أنصبتها حوالي ٨٥٥ الف، وأكثر هذه المتأخرات متخلف عن المدة السابقة على عام ١٩٧٤،لأنها سددت أنصبتها عن أعوام ١٩٧٥ ١٩٧٦و ١٩٧٨، أما الأقطار التي كانت تمتنع عن السداد ففي مقدمتها السودان إذ بلغت ديونها للجامعة في نهاية عام ١٩٧٨ ما يقارب من ٣,٥ مليون دولار، تليها ليبيا بمتأخرات بلغت حوالي ٤,٣ مليون دولار، ثم تونس بحوالي ٥,٢ مليون دولار، وفي عام ١٩٨١ بلغت ميزانية الجامعة أكثر من ٢٢ مليون دولار ونصف وقد وصلت نسبة السداد إلى ٦٩% كانت تكون أكثر لو أن ليبيا سددت مستحقاتها التي وصلت الى ما يقارب من ٣ مليون دولار، فقد كانت هناك زيادة في الميزانية لكن لم تكن تتناسب مع الدخل القومي العربي، وبلغت ميزانية الجامعة عام ١٩٨٥ حوالي مبلغ ١٣ مليون دولار[٤].

المطلب الثالث: الإصلاح الإداري والبيروقراطي

لا يزال هو الأخر محل انتقادات كثيرة باعتباره يشكل عائق يقف على حساب أداء الجامعة العربية، لذا وجب خضوعه لمنطق الاصطلاح. في هذا السياق لاحظنا أن الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى جاء بخطة تطوير واعادة هيكلة أجهزة الجامعة العربية، وذلك عملا بالتفويض الذي منحه إياه قادة الدول العربية في قمة عمان ٢٠٠١، وقد بدا في الحديث عن الجانب المالي، واهم جوانب الاصطلاح التي شرع فيها الأمين العام هي: [٥]

١. بدأ في إنهاء عقود بعض الخبراء الذين كانت تستعين بهم الجامعة.

٢. تقلص عدد العاملين في مكتب الجامعة ببيروت.

٣. أعلن عن اتباع سياسة جديدة في التوظيف، إذ لا تتجاوز مدة عقود الخبراء الذين تستعين بهم الجامعة ستة أشهر.

٤. وافق على تخفيض سن الخروج من الخدمة للكبار الموظفين في الجامعة الى ٥٨ بدلا من ٦٢ عاماً.

٥. إتباع أسلوب التعاقد الشخصي لتوفير الموظفين لأجهزة الجامعة، وهو النظام الذي يضمن مزيدا من الكفاءة وفعالية الأداء في ضوء ما يستلزمه من نظام دقيق للاختيار من خلا ل المسابقات.

أجرى الأمين العام تغييرات هيكلية إدارية بعد اجتماعه بمديري ورؤساء ٢٤ منظمة متخصصة تابعة للجامعة عام ٢٠٠١، عرض خلالها خطة التطوير التي تستند إلى ضرورة البدء في هيكل الجامعة إدارياً والقضاء على ما بها من ترد بيروقراطي، وكان من بين المقترحات التي ساقها في هذا الصدد هي [٦]:

١. تعيين نائب للأمين العام.

٢. تعيين ستة مفوضين عامين للجامعة لأول مرة في تاريخها وذلك في مجالات: حقوق الإنسان، المغتربين، المجتمع المدني، الاقتصاد والشؤون الاجتماعية.

٣. تعيين نائب لكل مفوض، تعيين مبعوثين للجامعة للتعامل مع المشكلات الطارئة، على غرار ما تقوم به الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

٤. إدخال رؤساء الوزارات والحكومات العربية ضمن منظومة اجتماعات الجامعة الدورية للاجتماع مرة واحدة في العام، لمناقشة القضايا العربية الخاصة بتفعيل التعاون العربي المشترك، بعيداً عن اجتماعات مجلس الجامعة التي أصبحت تعد على مستوى القمة دوريا في مارس من كل عام، وعن اجتماعات وزراء الخارجية التي تعد مرتين في العام في كل من مارس وسبتمبر، واجتماعات السفراء والمندوبين التي تعقد شهريا.

إن مجلس رؤساء الحكومات المقترح يمثل نواة لمجلس اقتصادي واجتماعي عربي على غرار المجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للأمم المتحدة، ويشكل محاولة لإدخال المجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة في إطار ثوب تنظيمي حاكم تحت مظلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المقترح [٧]، كما أن خطة التطوير ترتكز على [٨]:

١. اختيار شخصيات ذات ثقل في المجتمع العربي يتم تفويضها لتوي مسؤولية العمل في مجالات محددة في إطار الجامعة العربية ويطلق عليها اسم "المفوض العربي.

٢. هيكلة الامانة العامة لجامعة الدول العربية بما يعكس تأكيد وتجديد عدد من المجالات التي يجب ان تشكل الاهتمام العربي طبقا للمفاهيم العالمية والعربية المعاصرة.

٣. ترتيب العلاقات بين عناصر منظومة العمل العربي في ظل هيكل واضح مرشد

٤. استعمال التقنيات الحديثة التي تتيحها تكنولوجية الاعلام والاتصال.

٥. دراسة امكانيات اتاحة التمويل الذاتي في كل المنظمات العربية.

اتى هذا التطوير كضرورة ملحة يقتضيها الواقع العربي، نظرا لأن كل الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بالجامعة قد تغيرت كلها إلا الجامعة العربية التي تعد التنظيم الدولي الوحيد الذي لم يشهد طوال

تاريخه الطويل تطويرا في الأهداف والآليات على نحو ما شهدت تجارب تنظيمية أخرى، ومن جهة أخرى لتغطية الثغرات التي احتواها الميثاق.

المبحث الثاني: المبادرات الدولية لإصلاح جامعة الدول العربية

تعرضت منطقة الشرق الأوسط في الفترة الأخيرة لكثير من ضغوطات الإصلاح وكان هذا الاصلاح يأتي على شكل مبادرات ومشاريع أوربية وأخرى أمريكية وبعضها ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. هذه المبادرات تأتي بمشاريع وهي كالآتي:

المبادرة الأولى: المبادرة الأوربية: المشروع الاوروبي قدم مع بدايات عام ٢٠٠٤، إلا إنه لم يحظَ باهتمام إعلامي لازم وقوة انتشار بالتالي غيبت مقترحات هذا المشروع، وكان من بين أهدافه الرغبة في رسم استراتيجية تعاون مع العالم العربي، كما اقترح المشروع فنذكر منها هو ضرورة إيجاد حل نهائي للصراع العربي – الإسرائيلي إدراكا منه أن دون هذا الحل ستتضاءل الفرص لإيجاد حلول نهائية للمشاكل الاخرى في الشرق الأوسط [٩].

المبادرة الثانية: مبادرة حلف الناتو: تم الإعلان عنها في قمة حلف الناتو في اسطنبول في حزيران ٢٠٠٤ وهي تقوم على عرض حوار مكثف ومعمق على البلدان الواقعة على البحر المتوسط والخليج العربي تمهيدا للوصول الى شراكة كاملة بين دول حلف الناتو وبين هذه البلدان على صعيدي الأمن والدفاع ومواجهة الإرهاب وتعزيز الحوار السياسي والقدرة على التطبيق العملي المشترك لأوجه التعاون، إن هذه المبادرة تدفع البلدان العربية الى الانخراط في نموذج إصلاحي، وإذا لم يتحقق في داخلها فسوف يصبح مهمة دولية بدرجة أو بأخرى، وتؤكد هذه المبادرة على مبادئ التغيير السلمي للنخب الحاكمة ومجال اكبر للقطاع الخاص والانخراط في المؤسسات الاقتصادية الدولية بعد الالتزام بمعاييرها المعروفة، وكذلك إعطاء مساحة اقل لدور المؤسسات الأمنية المحلية في تحديد مسار التطور السياسي في البلد، ووجوب محاربة الإرهاب الدولي وفقاً للمعنى الذي صاغته الولايات المتحدة وتعدّه مقياسا تحدد على أساسه مدى اقتراب الدول المعنية أو تباعدها عن أصول التعاون الدولي والالتزام بالسياسات المقبولة أمريكية، وهذا الأمر أصبح فرض الأمر الواقع، إن حلف الناتو تبنى هذه المبادرة لتحوله بعد عام ١٩٩٨ الى منظمة عسكرية سياسية ذات ادوار إنسانية، ومن هنا تبنت الولايات المتحدة عمليات التغير في المنطقة العربية، وقد ظهرت الرغبة في فتح مكاتب للحلف في المنطقة العربية تكون مهمتها المراقبة والتأكد من الإصلاحات المطبقة بالتالي يكون الحلف وصي وبصورة مباشرة عبر هذه المكاتب على تنفيذ عمليات التغيير السياسية والاقتصادية [١٠].

المبادرة الثالثة: مشروع الشراكة الامريكية – الشرق أوسطية: أعلنها وزير الخارجية الأمريكي الاسبق (كولن باول) في ١٢ كانون الاول ٢٠٠٣، وهي تسعى الى إحداث تغيير وإصلاح في الوضع السياسي والاقتصادي في الدول العربية، كما إنها وعلى حد تعبيره تضع أمريكا بثبات

في المنطقة، والمبلغ الذي رصد لهذه المبادرة هو ٢٩ مليون دولار على ان يرتفع الرصيد مائة مليون بعد مضي سنة إلا إن تنفيذ البرامج على حد تصريح مسؤول أمريكي بطيء للغاية الى درجة انه يجب الانتظار جيلاً كاملاً قبل إن نرى بدايات التغيير ربما بعد ٥٠ عاما أخرى ويمكن إرجاع ذلك البطء إلى الاختلاف الكبير بين الهدف المعلن لهذه المبادرة والذي يأتي تحت ذريعة الإصلاح والتغيير وبين الهدف الحقيقي لها والذي أوضحه كولن باول ضمنا، إذ وصف هذه المبادرة بأنها تضع أمريكا بثبات في المنطقة(١١).

المبادرة الرابعة: مشروع الشرق الأوسط الكبير: مبادرة الشرق الأوسط الكبير أعلنها الرئيس الأمريكي جورج بوش في آذار/٢٠٠٤ وهذه المبادرة لم تأتي بجديد فقد جاءت مثل بقية المبادرات الاخرى لكنها أخذت شكلا جديدا من خلال الاقتراحات التنفيذية، فقد اعتمد المشروع بشكل كبير على تقرير التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة أساساً لتحليل أوضاع الشرق الأوسط ومنطلقاً لتحديد المناهج والحلول، كما إن هذا المشروع جاء بشكل مكرر لبنود مبدأ الرئيس الأمريكي جورج بوش حول الاستراتيجية المتقدمة للديمقراطية في الشرق الأوسط ومبدأ وزير الخارجية كولن باول حول الشراكة الامريكية – الشرق أوسطية (١٢).

المبحث الثالث: دور جامعة الدول العربية في الازمة السورية

ليس في تاريخ الجامعة ميراث من القناعات والمبادئ الخاصة بدعم حركات التغيير الداخلية وإذا كان هناك مبدأ أساسي قد رسخته الجامعة على مدى عقودها الستة. فهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية، صحيح أن الدول العربية تدخلت في أوضاع داخلية معينة لبعض الدول. لكن وجود الجامعة مكّن من ترسيخ العلاقات العربية كعلاقات رسمية بالأساس.

لقد برزت حالة المفاجأة التي تملكت الجامعة من عدم قدرتها على تبني مواقف واضحة في المراحل الأولى للثورات، لا سيما مع كل من تونس ومصر فمع بدء الثورة في تونس وبعد أن أحرق البو عزيزي نفسه في ١٧ كانون الثاني ٢٠١٠، عدّ الجامعة أن أحداث تونس شان داخلي، وحين انفجرت الثورة المصرية لم تقف الجامعة غير الموقف ذاته، بل كان موقفها إزاء مصر أكثر حرجاً؛ فلم يصدر عنها أي بيان أو وثيقة ترحب بالتغيير السياسي (١٣).

إذا كانت الثورات قد مثلت أزمة للجامعة فقد مثلت أيضا نقطة انفراج لها من نواحي عديدة؛ فقد تفجرت في وقت انتهى حال النظام العربي إلى شيء من العبثية، وبدت الجامعة كمن كان يحمل ميراثاً ثقيلاً، وما أن وجد الفرصة لأن يلقه من على ظهره حتى فعل دون مبالاة، ويدل على ذلك أن النظام الذي عقدت به الجامعة العربية احد قممها عام ٢٠١٠، كانه والنظام الذي استخدمت معه احد الإجراءات الاستثنائية لها للسماح بالتدخل العسكري ضده من أجل إزاحته، وهو النظام الليبي وكانت الثورات انفراجه للجامعة؛ لأنها خلقت طلباً عليها مجدداً فخلال سنوات ما قبل الثورات انتهت مختلف مشاريع الإصلاح العربية إلى الفشل، ولم يتحول أي نظام عربي نحو الإصلاح بمبادرة طوعية، على الرغم من إعلانات

وبيانات الإصلاح السياسي التي خرجت عن قمم متعددة اهمها القمة العربية الـ ١٦ المنعقدة في تونس في ايار ٢٠٠٤ التي أصدرت وثيقة مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح في الوطن العربي ولم يكن لها أي نصيب من التطبيق(١٤)

اذ بعد مرور سيع سنوات على قرار تعليق عضوية سوريا في جامعة الدول العربية الذي لم ينفذ منه سوى الجزء الخاص بمعاقبة النظام السوري، بينما فشلت مع محاولات التوصل لرؤية موحدة للمعارضة، وأكتشف الجميع التأثيرات السلبية لهذا القرار على الأمن القومي العربي، وكيف شجع موقف الجامعة المؤسف من الأرمة الليبية والقذافي في عهد الامين العام الاسبق لجامعة الدول العربية عمرو موسى من الأزمة السورية والرئيس السوري السابق بشار الأسد في عهد الامين العام السابق لجامعة الدول العربية نبيل العربي محاولات هدم وتدمر الدولة الوطنية لإعادة تشكيل المنطقة العربية من جديد وفقا لأجندات خاصة وقد شجع ذلك الجماعات المسلحة والتنظيمات الارهابية لا سيما تنظيم داعش الارهابي التي حظيت بدعم بعض القوى الإقليمية والدولية عنى التمدد والانتشار في الأراضي السورية، وسيطرت على أكثر من نصف مساحة سوريا و٨٠% من موارد القط والغاز في البلاد عام ٢٠١٥، وانطلقت عناصر التنظيم الارهابي لتهدد الأس القومي العري في عدة مناطق أخرى، مثل أوروبا وعديد من دول العالم، وحتى بعد هزيمة التنظيم وإجباره على الانسحاب من معظم المناطق التي كاد يسيطر عليها، مازال يشكل التهديد الأكبر لأوروبا، وتجلى ذلك بعد صدور تقرير نشرته مجلة دير شبيغل الالمانية الي ذكرت فيه استناداً إلى بيانات الأجهزة الامن الالمانية، أن التنظيم أنشا موقعاً علي الإنترنت موجهاً بالخصوص لمقاتليه الأجانب الذين يستعدون للعودة من سوريا لبلدانهم الأصلية والذين يقدر عددهم بـ ٤٠ الف مقاتل الأمر الذي يمثل خطورة بالغة على تلك البلدان ومعظمها دول أوروبية.كما راهنت أطراف عديدة داحل الجامعة على تقسيم سوريا إذا نجحت محاولات تحطيم الدولة الوطنية، وشجعت هذه الأطراف بعض المكونات السورية مثل الأكراد على التمسك بالانفصال وإقامة دويلة مستقلة، واللافت للنظر هنا أن مشروع الدستور السوري الذى تم تداوله حلال جهود التوصل إلى تسوية سياسية للأرمة بين الحكومة والمعارضة والدول المتورطة في الصراع، تضمن اسم جمهورية سوريا بدلا من الجمهورية العربية السورية وهي ملاحظة لها مدلولات كثيرة (١٥).

أن مواقف جامعة الدول العربية السلبية تجاه النظام السوري اعطى الفرصة لتفرد إيران وتركيا بالتحكم في الوضع السوري، وتقرير مصير هذا البلد العربي المهم بالتنسيق مع القوتين العظمتين هما الولايات المتحدة الامريكية وروسيا بمعزل عن العرب، فإيران أسهمت في منع سقوط نظام بشار الاسد من خلال تقديمها للدعم العسكري والاقتصادي غير المحدود للحكومة السورية، وأصبحت اللاعب الأساسي في سوريا، واضافت مناطق نفوذ جديدة لها في الوطن العربي بكل ما يعنيه ذلك من آثار على الأوضاع في سوريا والمنطقة، ففي عام ٢٠١٥ كان النظام السوري لا يسيطر إلاّ على ٢٠% من مساحة البلاد،

لكن مع الدعم العسكري الروسي والإيراني تمكنت من السيطرة على معظم الاراضي السورية والتي يقطنها ما يقارب من ٨٥% من السكان المتواجدين في سوريا [١٦].

أما تركيا فقد أحيت الأزمة السورية أحلامها الاستعمارية بأشكال مختلفة، إذ سيطرت بشكل مباشر على نحو ٤ آلاف كم من الأراضي في شمال سوريا، وقامت بإنشاء سلطات محلية ومحاكم وخدمات بريدية وانتشرت اللافتات باللغة التركية على الطرق، ويتم جمع اموال الضرائب المحلية والايجارات والرسوم البلدية لتمويل السلطات المحلية، وبدأ السكان هنا بالاعتياد على فكرة أن الاعتماد على تركيا طبيعي وتاريخي، ومنذ مدة طويلة افتتحت تركيا في مدن الباب وجرابلس وإعزاز مؤسسات تعليمية تركية، يتم التعليم فيها بثلاث لغات هي العربية والتركية والإنجليزية. ويدرس فيها ما يقارب من ٢٠٠ ألف سوري وهو امر يكرس الطموحات الاستعمارية التركية في سوريا [١٧].

لذلك كان يتوجب على جامعة الدول العربية الحفاظ على الامن القومي السوري من خلال التواصل البناء مع الحكومة السورية وعدم اقصائها ومقاطعتها، والحقيقة أن مصر كانت سباقة في إدراك أهمية الدعم العربي لسوريا، فخلال فترة حكم جماعة الإخوان التي كانت متورطة في القتال إلي جانب الجماعات المسلحة في سوريا، فوحى الجميع بالرئيس المصري السابق محمد مرسي يعلن في مؤتمر حاشد وسط أنصاره عام ٢٠١٣ قطع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة السورية، وتأييد جماعات المعارضة المسلحة، وقد أثر ذلك على قلق كل المعينين بالأمن القومي المصري والعربي، وعقب ثورة ٣٠ حزيران ٢٠١٣ كان لمصر موقف واضح من الأزمة السورية لخصه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في ضرورة الحل السياسي للأزمة، والحفاظ على الدولة الوطنية السورية ومؤسساتها مع حق الشعب السوري وحده في تحديد مستقبله السياسي دون تدخل خارجي [١٨].

لقد كانت قرارات الجامعة في جزء كبير منها اتجاه سوريا تعبيراً عن رغبة وارادة غربية، اذ بعد الإطاحة بالرئيس الليبي معمر القذافي افترضت القوى الغربية أنها تستطع انتهاج سياسة مماثلة في سوريا، فبدأت الولايات المتحدة والقوى الغربية عبر مجلس الامن بإعلان حظر الطيران من والى سوريا، واحتمال تسليح المعارضة السورية الاّ ان هذه القرارات جوبهت بالرفض من قبل روسيا والصين اللتين جادلت ابأن محلس الأمن الدولي يستخدمه الغرب كقناة لتغيير النظام، واقترحا بأن الحل السياسي هو افضل خيار لسوريا ومع ذلك وعلى الرغم من عدم تنفيذ قرارات مجلس الامن، فإن القوى الغربية لا سيما الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا والمانيا عملت على تغيير النظام من خلال تسليح المعارضة المسلحة دون الاعلان عن ذلك [١٩].

ان سياسة تعيير النظام في سوريا ليست تطوراً حديثاً، اذ سعت الولايات المتحدة الامريكية منذ فترة طويلة على احتواء إيران، وكانت احدى خطوات تلك الاستراتيجية هي التخلص من النظام السياسي المؤيد لها في سوريا، لذلك من الممكن ملاحظة إن ردود الولايات المتحدة الأمريكية عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ أتجاه الازمة السورية لا تعبر عن رغبة الولايات المتحدة وحلفاؤها باستعمال وسائل دبلوماسية لحل الأزمة، بل سارت على طريق دعم التنظيمات المسلحة، وانتهجت سياسة العزل الدبلوماسي للنظام السوري [٢٠].

إذ لم تطالب الولايات المتحدة الامريكية علانياً يتغير النظام، لكنها ذكرت بأنها ستفعل كل ما بوسعها لإضعاف النظام حتى ينهار من تلقاء نفسه، وقد أوضح مساعد وزيرة الخارجية الامريكية لشؤون الشرق الادنى جيفري فيلتمان الموقف الذي تبته بلاده والدول الغربية في ١ آذار ٢٠١٢ قائلاً " تعمل الولايات المتحدة مع حلفائها للوصول الى نقطة تحول يسقط فيها النظام السوري " ومع ذلك، فإن سياسة التدخل غير المباشر وتغير النظام عبر آليات معينة لا تحظى بتأييد واسع النطاق داخل الادارة الامريكية [٢١].

لذا يمكن القول بأن هذه الرغبات والأرادات والمصالح الدولية المتناقضة اتجاه الازمة السورية، فسرت لنا ضعف دور جامعة الدول العربية اتجاه الآزمة السورية، اذ لم يكن بمقدور الجامعة اتحاذ قرارات معينة تصب في مصلحة النظام السوري، لتعارض هذا الامر مع الرغبات والمصالح الامريكية الغربية، ولم تكن تستطع العمل على تحقيق التوازن بين المعارضة السورية والنظام السياسي؛ بسبب تعارض هذا الآمر مع الرغبات والمصالح الروسية الصينية، لذلك دائماً ما كنا نرى ان مواقف الجامعة اتجاه الازمة السورية كانت خجولة وغير مجدية.

الخاتمة

أدت جامعة الدول العربية دوراً أساسياً في تحريك الواقع الاقتصادي العربي من خلال دعم مسار التعاون العربي وتطوير مؤسسات العمل العربي المشترك، علاوة على إبرام العديد من الاتفاقيات بين الدول العربية في إطار الجامعة. اشتمل نشاط الجامعة العربية أيضا على الميدان الاجتماعي والثقافي، وعلى الصعيد الاجتماعي اهتمت بحقوق الإنسان، أصدرت وثيقتين أساسيتين وهما ميثاق حقوق الطفل العربي في ٦ كانون الاول ١٩٨٤، والميثاق العربي لحقوق الإنسان في ٥١ ايلول ١٩٩٤، اهتمت أيضاً بقضايا المرأة بعدّها ركيزة المجتمع وكذا بقضايا التعليم والعمل والصحة، وكذلك الثقافة من خلال إنشائها مؤسسات مختلفة والعديد من اللجان والمكاتب، وقد أبرمت العديد من الاتفاقيات الثقافية خاصة بعد ظهور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، كما لم يكن دور جامعة الدول العربية في الأزمة السورية يختلف بالقدر الكافي عن الادوار السابقة للجامعة مع القضايا العربية والي كان في مجملها دوراً سلبياً ضعيفاً لا تستطيع ان تلبي رغبات الشعوب العربية، ولا يرتقي لمستوى إيقاف نزاع دائر او صراع قائم.

الهوامش:

(١) ناصيف يوسف حتى،" الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بمحاولات تعديل الميثاق"، في: جميل مطر وآخرون جامعة الدول العربية: الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣، ص٢٦٣.

(٢) ناظم عبد الواحد الجاسور: "قراءة سياسية لميثاق جامعة الدول العربية وأسس تعزيز العمل العربي المشترك، في جامعة الدول العربية في عصر التكتلات، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢ ص ١٠٩.

(٣) أحمد يوسف أحمد، " إصلاح جامعة الدول العربية: المتغيرات العربية"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، آذار ٢٠٠٤، ص١٨٧.

(٤) د. علي الدين هلال وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٩٣.

(٥) عمران عدنان، تقديم المحور السياسي والأمني للشراكة الأوربية – المتوسطية، مجلة شؤون عربية، العدد ٩٠، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، حزيران ١٩٩٧، ص١٨١.

(٦) عمران عدنان، مصدر سبق ذكره، ص١٨١.

(٧) محمد علي ناصر، البعد السياسي في الشراكة الأوربية – المتوسطية، مجلة شؤون عربية، العدد ٩٠، حزيران ١٩٩٧، ص١٩٠.

(٨) المصدر نفسه

(٩) القمة العربية ورياح التغيير، جريدة السفير، العدد ١٦، لبنان، آذار ٢٠٠٤.

(١٠) محمد خالد الأزهري، " التطور الوحدوي العربي ومسار الصراع العربي الاسرائيلي"، شؤون عربية، العدد ٦٠، كانون الاول ١٩٨٤ ص١٤١.

(١١) المصدر نفسه، ص١٤١.

(١٢) حسن نافعة، الاتحاد الاوربي والدروس المستفادة عربيا، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران ٢٠٠٤، ص ٥٨١.

(١٣) انس الراهب، جامعة الدول العربية: شرخ في مستقبل وطن، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ط١، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٤، ص٣٢.

(١٤) عادل الاوجلي، دور جامعة الدول العربية في إدارة التحول الديمقراطي للثورات العربية ٢٠١٢-٢٠١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٤، ص٥٨.

(١٥) علي الدين هلال، حال الامة العربية ٢٠١٥-٢٠١٦: العرب وعام جديد من المخاطر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠١٦، ص٥١.

(١٦) عيسى احمد الشلبي ونواف كايد، سياسة جامعة الدول العربية اتجاه الازمة العربية وابعاد التدخل العربي والاقليمي والدولي، مجلة دراسات وابحاث، العدد ٢٧، المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية، الاردن حزيران ٢٠١٧، ص١٥.

(١٧) نصر الدين اوشن، الجامعة العربية ودورها في حل النزاعات الاقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي مهيدي، الجزائر، ٢٠١٣، ص٢٩.

(١٨) تشارلز مصطفى، الازمة السورية ومواقف الدول الكبرى، مجلة دراسات، العدد ١، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المنامة، ٢٠١٧، ص٢٣.

(١٩) انور مالك، ثورة امة: اسرار بعثة الجامعة العربية الى سوريا، دار العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠١٧، ص٧٣.

(٢٠) عمار عدنان شمران، دور جامعة الدول العربية في إدارة الازمة السورية في ضوء ثورات الربيع العربي ٢٠١١-٢٠١٨، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد ٣٧ كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، مصر، ٢٠٢٠، ص٢١٥.

(٢١) نقلاً عن نهرين جواد شرقي، دور جامعة الدول العربية في الازمة السورية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٨، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص٢٢٥.

المصادر

١) أحمد يوسف أحمد، " إصلاح جامعة الدول العربية: المتغيرات العربية"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس ٢٠٠٤.

٢) انس الراهب، جامعة الدول العربية: شرخ في مستقبل وطن، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ط١، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٤.

٣) انور مالك، ثورة امة: اسرار بعثة الجامعة العربية الى سوريا، دار العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠١٧.

٤) تشارلز مصطفى، الازمة السورية ومواقف الدول الكبرى، مجلة دراسات، العدد ١، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المنامة، ٢٠١٧.

٥) حسن نافعة، الاتحاد الاوربي والدروس المستفادة عربيا، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران ٢٠٠٤.

٦) علي الدين هلال وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.

٧) حال الامة العربية ٢٠١٥-٢٠١٦: العرب وعام جديد من المخاطر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠١٦.

٨) عادل الاوجلي، دور جامعة الدول العربية في إدارة التحول الديمقراطي للثورات العربية ٢٠١٢-٢٠١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٤.

٩) عمار عدنان شمران، دور جامعة الدول العربية في إدارة الازمة السورية في ضوء ثورات الربيع العربي ٢٠١١-٢٠١٨، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد ٣٧ كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، مصر، ٢٠٢٠.

١٠) عمران عدنان، تقديم المحور السياسي والأمني للشراكة الأوربية – المتوسطية، مجلة شؤون عربية، العدد ٩٠، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، حزيران ١٩٩٧.

١١) عيسى احمد الشلبي ونواف كايد، سياسة جامعة الدول العربية اتجاه الازمة العربية وابعاد التدخل العربي والاقليمي والدولي، مجلة دراسات وابحاث، العدد ٢٧، المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية، الاردن حزيران ٢٠١٧.

١٢) القمة العربية ورياح التغيير، جريدة السفير، العدد ١٦، لبنان، آذار ٢٠٠٤.

١٣) محمد خالد الأزهري، " التطور الوحدوي العربي ومسار الصراع العربي الاسرائيلي"، شؤون عربية، العدد ٦٠، كانون الاول ١٩٨٤.

١٤) محمد علي ناصر، البعد السياسي في الشراكة الأوربية – المتوسطية، مجلة شؤون عربية، العدد ٩٠، حزيران ١٩٩٧.

١٥) ناصيف يوسف حتى،" الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بمحاولات تعديل الميثاق"، في: جميل مطر وآخرون جامعة الدول العربية: الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣.

١٦) ناظم عبد الواحد الجاسور: " قراءة سياسية لميثاق جامعة الدول العربية وأسس تعزيز العمل العربي المشترك، في جامعة الدول العربية في عصر التكتلات، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.

١٧) نصر الدين اوشن، الجامعة العربية ودورها في حل النزاعات الاقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي مهيدي، الجزائر، ٢٠١٣.

١٨) نهرين جواد شرقي، دور جامعة الدول العربية في الازمة السورية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٨، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٩.